

**باسم الشعب**  
**محكمة النقض**  
**للدالة المدنية والتجارية**

برئاسة السيد المستشار / د / حسن البدراري      نائب رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / سمير حسن      عبد الله لعلوم  
صلاح الدين كامل سعد الله      و إسماعيل براهيم أمزاله  
\* نواب رئيس المحكمة \*

بحضور السيد رئيس النيابة / محمد صفوان .  
وحضور السيد أمين السر / خالد حسن حوا .

في الجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بتاريخ القضاء العالي بمدينة القاهرة .  
في يوم الخميس ٢١ من رجب سنة ١٤٤٠ هـ الموافق ٢٨ من مارس سنة ٢٠١٩ م .

**أصدرت الحكم الآتي :**

في الطعن المقيم في جنول المحكمة برقم ١٧٠٥١ لسنة ٨٧ ق .

**المرفوع من**

ضد

**الوقائع**

في يوم ٢٠١٧/١١/١٥ طعن بطريق النقض في حكم محكمة الاستئناف القاهرة الصادر بتاريخ ٢٠١٧/٩/١٧ في الاستئناف رقم .. لسنة ... في ذلك بصحيفة طلب فيها الطاعن بصفته قبول الطعن شكلاً ، وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه .  
وفي ٢٠١٧/١٢/١٠ أعلن المطعون ضده بصفته بصحيفة الطعن .  
ثم أودعت النيابة العامة مذكراً أبحت فيها الرأي بقول الطعن شكلاً ، وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه .

وبجلسة ٢٠١٩/٢/١٤ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة ، فرأت أنه جدير بالنظر فعددت لتنظره جلسة ٢٠١٩/٣/١٤ وبها سمعت الدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو

مبين بمحضر الجلسة حيث صمم محامى الطاعن بصفته على ما جاء بصحيفة الطعن وطلب محامى المظنون منه بصفته رفض الطعن وصممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها ، والمحكمة أوجزت إصدار الحكم لجلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ، وسامع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر / ..... نقيب رئيس المحكمة ، والمرافعة ، وبعد المناولة .  
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - وعلى ما يبين من الحكم المظنون فيه وسائر الأوراق - فى أن المظنون منه بصفته أقام الدعوى رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٤ تجارى حلوان ضد الشركة الطاعنة بطلب الحكم أولاً : بإلزام الطاعن بشخصه وصفته بأن يؤدى للمظنون منه بصفته مبلغ ٣٠٩٨٩٧,٨٨ جنيه إجمالى قيمة المنيوية المستحقة عليه والفوائد القانونية بواقع ٥% من تاريخ الاستحقاق وحتى تمام السداد ، ثانياً : إلزام الطاعن بشخصه وصفته بأن يؤدى للمظنون منه بصفته مبلغ خمسمائة ألف جنيه تعويضاً عن الأضرار المادية والأنيية التى لحقت به ، وذلك على سند من أن المظنون منه بصفته بموجب عقد توريد بين الطرفين اتفقا على قيامه بتوريد أجهزة راديو كاست وكاميرات وفريسات بلاستيك للطاعن ، على أن يقوم المظنون منه بصفته بإصدار الفواتير الخاصة بالأجهزة الموردة خلال الشهر فى اليوم الأخير منه ، على أن تستحق هذه الفواتير يوم عشرين من الشهر التالى لشهر التوريد بموجب فاتورة إجمالية بما تم توريده واستلامه بموجب أدون استلام موقع عليها من الموظف المختص بالاستلام لدى الطاعن ، وقد تقاضى الطاعن من السداد ، مما حدا به إلى إقامة دعواه ، بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠١٤ حكمت المحكمة برفض الدعوى بحالتها ، استأنف المظنون منه بصفته هذا الحكم بالاستئناف رقم .. لسنة ... فى القاهرة ، نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وبعد أن أودع تقريره ، قضت بتاريخ ١٧/٩/٢٠١٧ بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء ، أولاً : بعدم قبول الدعوى المستأنف حكمها لرفعها على غير نى صفة بالنسبة لشخص المعنّى القانونى للشركة الطاعنة ، ثانياً : بإلزام الطاعن بصفته بأن يؤدى للمظنون منه بصفته مبلغ ٣٠٩٨٩٧,٨٧ جنيه وفوائد قانونية بواقع ٥% من تاريخ المطالبة القضائية بتاريخ ٥/٦/٢٠١٤ وحتى تمام السداد ، وبرفضه وتأييده فيما عدا ذلك ، طعن الطاعن بصفته فى الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مكررة أبدت فيها الراى بتقص الحكم المظنون فيه ، وإذ غرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حثت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن مما يتعده الطاعن بصفته على الحكم المطعون فيها مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول أنه نمسك أمام محكمة الموضوع بجهد المصور الضوئية للرسائل الواردة بواسطة البريد الإلكتروني المقدمة من المدعون ضده بصفته وأنه لم يناقش مضمون تلك الرسائل الإلكترونية المجعولة ، ولم يثبت المطعون ضده صحتها ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بالإلزامه بالمبالغ المقضى بها لأعيان القنصرت على التليل المستمد من تلك الرسائل الإلكترونية المجعولة بمقولة أن الطاعن تناول موضوعها ، فإنه يكون معيأ بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعمى في محله ، ذلك أنه ولكن كان قانون الإثبات في المواد المنجية والتجارية لم يعرض بالتنظيم لمحجية المرسلات التي تتم بين أطرافها عن طريق وسائل الاتصال الحديثة ومنها " الرسائل الإلكترونية الواردة بالبريد الإلكتروني " ، إلا أن القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم التوقيع الإلكتروني في الفقرة ( بـ ) من ملته الأولى عرف المحرر الإلكتروني بأنه رسالة بيانات تتضمن معلومات تشأ أو تتمج أو تخزن أو ترسل أو تستقبل كلياً أو جزئياً بواسطة إلكترونية أو صوتية أو بآية وسيلة أخرى مشابهة ، وتظم حجية تلك الرسائل بتنعى العادة ( ١٥ ) منه الذى يجرى بأن " للكتابة الإلكترونية والمحررات الإلكترونية فى نطاق المعاملات المدنية والتجارية والإدارية نكت العجبة المقررة للكتابة المحررات الرسمية والعرفية فى أحكام قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية ، متى استوفت الشروط المنصوص عليها فى القانون وهذا للصواب الفنية والتقنية التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون " ، ومؤدى ذلك أنه إن يعتد بالمحررات الإلكترونية إلا إذا استوفت الشروط المنصوص عليها فى قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني واللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات رقم ١٠٩ لسنة ٢٠٠٥ ، وقد نصت العادة الثامنة من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التوقيع الإلكتروني على " مع عدم الإخلال بالشروط المنصوص عليها فى القانون ، تتحقق حجية الإثبات المقررة للكتابة الإلكترونية الرسمية أو العرفية لمنشأها إذا توافرت للصواب الفنية والتقنية الآتية : ( أ ) أن يكون منشأها قياً تحديد وقت وتاريخ إنشاء الكتابة الإلكترونية أو المحررات الإلكترونية الرسمية أو العرفية ... ( ب ) أن يكون منشأها قياً تحديد مصدر إنشاء الكتابة الإلكترونية أو المحررات الإلكترونية الرسمية أو العرفية ودرجة سيطرة منشأها على هذا المصدر .... ( ج ) ..... فإن حجبها تكون متعلقة متى أمكن التحقق من وقت وتاريخ إنشائها ومن عدم العجبة بهذه الكتابة أو تلك المحررات " ، وعلى ذلك فإنه يتعين الاستعداد بتلك المواد فى شأن المرسلات التى تتم بين أطرافها عن طريق البريد الإلكتروني ، فلا يكون لهذه المرسلات عند جحدها أو إنكارها ثمة حجية إلا بمقتار توافر الشروط المنصوص عليها فى قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني ، فإن لم يتم التحقق من توافر تلك الشروط

(٢)

تابع الطعن رقم ١٢٣٩٨ لسنة ٢٠١٤ ق



١ - وزير المالية (بصفته).

ويعلم بمقر هيئة قضايا الدولة بمجمع التحرير - قسم قصر النيل - محافظة القاهرة.

٢ - رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي (بصفته).

ويعلم بالإدارة المركزية للشئون القانونية بمصرى الهيئة - الدقى - محافظة الجيزة.

#### الواقعة

فى يوم ٢٠١٣/٧/٨ طعن بطريق النقض فى حكم محكمة التهم العليا الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٥/١١ فى الاستئناف رقم ١ لسنة ٣١ ق وذلك بصحيفة طلب فيها الطاعنون الحكم بقبول الطعن شكلاً، وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه.

وفى اليوم نفسه أودع الطاعنون مذكرة شارحة.

وفى ٢٠١٣/٩/٣ أطن المطعون ضدهما بصحيفة الطعن.

وفى ٢٠١٣/٩/١٧ أودع المطعون ضده الأول مذكرة بدفاعه.

ثم أودعت النيابة مذكرتها وطلبت فيها قبول الطعن شكلاً، وفى الموضوع بنقضه.

وبجلسة ٢٠١٥/١١/٥ شُمت للدعوى أمام هذه الدائرة على ما هو مبين بمحضر

الجلسة، حيث صمم كل من محامى المطعون ضده الأول والثانى والنيابة كل على ما جاء بمذكرته، والمحكمة أوجزت إصدار الحكم لجلسة اليوم.





## المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق، وسماع التقرير الذي تلاه السيد القاضي المقرر /  
محمد مصطفى قنديل (نائب رئيس)

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -

تتصل في أن الطاعنين أقاموا على المطعون ضدهما بصفتها الدعوى رقم ١٠٠ لسنة ١٩ ق

أمام محكمة التقيم بطلب الحكم بإلزام المطعون ضده الأول، بصفته بأن يؤدي لهم كل ما

نصيبه مبلغ ٧ ملايين و ٣١٨ ألفاً و ٧٠٠ جنيه وما يستجد من ربح استثماري بنسبة ٠.٧ / من  
١٩٩٩/٧/٢٥ حتى تاريخ الصرف، وإلزام المطعون ضدهما بصفتها متضامنين برد ٥١ منزلاً  
أو تعويضهم بمشقة آلاف جنيه للمنزل، بالإضافة لمقابل الانتفاع عن هذه المنازل حتى تاريخ  
الرد أو صرف التعويض عنها، وبرد مساحة من ا ط ٢٢ ف من الأطنان المستولى عليها عينا  
وعند تعذر ردها عينا تعويضهم مائتاً. وقالوا بذلك لدعواهم إن مورثهم يمتلك الأطنان سالفة

الذكر، والمبينة بالصحيفة، والتي فرضت عليها الحراسة، وسلمت لهيئة الإصلاح الزراعي، ونفذاً  
للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ أصدر المطعون ضدهما قرار الإخراج عن تلك الأطنان، إخراجاً  
نهائياً، إلا أنها لم تسلم للطاعنين لاستعالة تسليمها لسبق توزيعها على صغار الفلاحين، وتوزيع  
المنازل على المنتفعين، وأن هناك مساحة من ا ط ٢٢ ف من هذه الأطنان لم يتم تسليمها  
لصغار الزراعين، وما زالت في وضع يد الهيئة، وإذا لم يتم ردها أو تعويضهم عما لحق بهم من  
أضرار لذلك فقد أقاموا الدعوى. نذبت المحكمة خبيراً في الدعوى، وبعد أن قدم تقريره حكمت  
بتاريخ ٢٠١١/٧/٢ بالطائبات للطاعنين، وإلزام المطعون ضده الأول بمبلغ التعويض وللربع  
الذي قدرته المحكمة في الدعويين. طعن المطعون ضده الأول بصفته في هذا الحكم لدى  
المحكمة العليا لتقيم بالطعن رقم ١٠ لسنة ٣١ ق، كما طعنت فاطمة محمد رضوان للمرسى  
المسودة - غير ممثلة في الطعن المائل - وفيد طعنهما برقم ١٣ لسنة ٣١ ق، وبتاريخ  
٢٠١٣/٥/١١ قضت المحكمة بإلغاء الحكم فيما قضى به في الدعوى رقم ١٠٠ لسنة ١٩ ق فهم  
في البند ١ من أولاً، وفي الدعوى الثانية بمقروط حق كل من المدعين فيها بالمطالبة بالتعويض  
والربع عن الأطنان محل التقاضي باللائمة الطويل، وتأييده فيما عدا ذلك. طعن الطاعنون في هذا  
الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة مذكراً أهدت فيها للرأي ونقضه، وإذا عرض الطعن على هذه  
المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة للنظر، وأنها لا ترمت النيابة عليها.



(٤)

تابع الطعن رقم ١٢٣٩٨ لسنة ٢٠٢٢ ق

وحيث إن مما ينهض الطاعنون على تحسم المطعون فيه مخالفة القانون، والخطأ في تطبيقه حين قضى بسقوط حقهم في رفع الدعوى بالتقادم مع أن طلباتهم في الدعوى رد لأطيان التناهي المملوكة لمورثهم، والممتولى عليها من الدولة، أو أداء قيمتها في حالة تعذر الرد العيني، بما تعد معه دعوى استحقاق بالمطالبة بتلك الأطنان، لا تسقط بالتقادم، لكون حق الملكية حقاً دائماً، لا يسقط بعدم الاستعمال، الأمر الذي يعيب الحكم، ويستوجب نقضه.

جـ. وحيث إن هذا النفي سديد، ذلك أنه من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن دعوى الاستحقاق التي يرفعها المالك لاسترداد ملكه من غاصبه لا تسقط بالتقادم، إذ ليس لها أجل محدد لزول بانقضائه، لكون حق الملكية حقاً دائماً، لا يسقط بعدم الاستعمال، أيًا كانت المدة التي يخرج فيها الشيء من حيازة ملكه، بل يظل من حقه أن يتم دعواه بطلب هذا الحق، مهما طال الزمن، إلا إذا كسبه غيره وفقاً للقانون. وكانت مطالبة المالك بقيمة العقار محل النصب تعتبر مطالبة بإلزام المدين للغاصب بتنفيذ التزامه بالرد بطريق التعويض في حالة تعذر التنفيذ عيناً، ذلك أن التنفيذ العيني هو الأصل، ولا يستعاض عنه بالتعويض اللاتى إلا إذا استحال التنفيذ العيني، ومن ثم فإن دعوى المطالبة بقيمة العقار موضوع النصب لا تسقط بالتقادم، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر، وقضى بسقوط حق الطاعنين في إقامة الدعوى بالتقادم الطويل فإنه يكون محيياً بمخالفة القانون، والخطأ في تطبيقه، بما يوجب نقضه لهذا السبب، دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

لذلك

نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه، وألزمت المطعون ضدهما بصفتها المصاريف ومبلغ مائتى جنيه أتعاب المحاماة وأحالت القضية إلى المحكمة العليا للقيم

نائب رئيس المحكمة

أمين المسر



(٣١)

## جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ٢٠٠٢م

برئاسة السيد الأستاذ المستشار / د. عبدالرحمن عثمان أحمد عزوز.

رئيس مجلس الدولة ورئيس المحكمة

وعضوية السادة الأساتذة المستشارين / على فكرى حسن صالح، / وأحمد عبدالحميد حسن عبود، وأحمد حلمى محمد أحمد حلى، ومحمد أحمد محمود محمد.

نواب رئيس مجلس الدولة

ومحضور السيد الأستاذ المستشار / كمال عطيه حسن.

مفوض الدولة

ومحضور السيد / كمال نجيب مرسيس.

سكرتير المحكمة

العلن رقم ٤٠٥٧ لسنة ٤٢ قضائية العليا :

أحكام الدولة الخاصة، مدى جواز تملك الدولة للأراضي المملوكة للأفراد بوضع اليد، التقادم المكسب للملكية.

الدولة ككيان مادي ومعنوي قائم بذاته لا تملك أراضي مواطنيها بوضع اليد، ذلك أن علاقتها بمواطنيها تختلف عن علاقة مواطنيها بعضهم ببعض فما يجوز في علاقات هؤلاء بعضهم ببعضهم قد لا يكون مقبولا في علاقة الدولة بمواطنيها خاصة وأن وضع اليد المكسب للملكية يشترط فيه توافر نية التملك لمدة خمس عشرة سنة متصلة. قيام الدولة ممثلة في جهة الإدارة باتخاذ إجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة هو إجراء منبث الصلة تمامًا بموضوع وضع اليد المكسب للملكية، وإباحة مثل هذا التصرف للدولة يتنافى مع ما كفله الدستور من صون للملكية الخاصة وعدم المساس بها - تطبيق.



ومن حيث إن الهيئة الطاعنة تستهدف من طعنها إلقاء الحكم المطعون فيه والقضاء مجدداً أصلياً بسقوط حق المطعون ضده بالتبعية. احتياطياً براض ١٩ ر

ومن حيث إنه عن طلب الحكم بسقوط حق المطعون ضده بالتقدم بمقولة إن القرار المطعون فيه نشر في عدد الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٤ ولم يتحرك المطعون ضده إلا في عام ١٩٨٨ وطوال تلك الفترة كانت الإدارة تضع يدها على أرض النزاع، وبالتالي تضحى هذه الأرض - في منطق ذلك القول - من أملاك الدولة الخاصة بالتقدم المكسب للملكية بوضع اليد والحيازة لأكثر من ثلاثة وثلاثين عاماً، فإن هذا القول مردود عليه بأن الدولة ككيان مادي ومعنوي قائم بذاته لا تملك أراضي مواطنيها بوضع اليد ذلك أن

علاقتها بمواطنيها تختلف عن علاقة مواطنيها بعضهم البعض فما يجوز في علاقات هؤلاء بعضهم البعض قد لا يكون مقبولا في علاقة الدولة بمواطنيها خاصة وأن وضعية اليد المكسب للملكية بشرط فيها توافر نية التملك لمدة خمسة عشر سنة متصلة وهو الأمر غير المائل في خصوصية الحالة موضوع التداعى حيث قامت الدولة ممثلة في جهة الإدارة باتخاذ إجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة وهو إجراء منبت الصلة تماماً بموضوع وضع اليد المكسب للملكية، هذا فضلاً عن أن إباحة مثل هذا التصرف للدولة يتنافى مع ما كفله الدستور في المادة ٣٤ منه وهو يأتي في أعلى مدارج السلم التشريعي في الدولة من صون للملكية الخاصة ومن عدم مساس بها سواء بفرض الحراسة عليها أو نزعها للمنفعة العامة إلا وفقاً للقانون وبحكم قضائي في الحالة الأولى ومقابل تعويض في الحالة الثانية، الأمر الذي يقدر معه متعيناً القضاء برفض هذا الطلب.

ومن حيث إنه عن طلب الحكم - احتياطياً - برفض الدعوى الأصلية فإن المادة (٩) من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين - الحاكم لموضوع النزاع - تنص على أن "يوقع أصحاب الحقوق التي لم تقدم في شأنها معارضات على نماذج خاصة بنقل ملكيتها للمنفعة العامة، أما الممتلكات التي يتعذر الحصول على توقيع أصحاب الشأن لآي





## ١ - ملإد المالية (بمسلأ).

ويعطى بمقر هيئة لشأيا الدولة بمجمع التحرير . اسم صدر البذل . محافظة للأنهر.

٢ . رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح للأنهر (بمسلأ).

ويعطى بالإنارة المركزية للشؤون القانونية بمقرى الهيئة . على . محافظة للأنهر.

## الوقائع

فى يوم ٢٠١٣/٧/٨ طعن بطريق الطعن فى حكم محكمة لقيم العليا الصادر بطريق  
٢٠١٣/٥/١١ فى الانتطاف رقم ١ لسنة ٢١ ق. وذلك بمسئلة طلب أهما الطاعون الحكم  
بأبول الطعن شكلاً، وأى القروض بفض الحكم الطعون لوه.

وأى القوم نفسه أودع الطاعون مكترة خارجة.

وأى ٢٠١٣/٩/٣ أطن الطعون عندأها بمسئلة الطعن.

وأى ٢٠١٣/٩/١٧ أودع الطعون عندأه الأول مكترة بنقاصه.

ثم أودعت النيابة مكترتها وظلأت أهما أبول الطعن شكلاً، وأى القروض بفضه.

وبجلسة ٢٠١٥/١١/٥ شعت للدهون لأم هذه القأرا على ما هو مبين بمسئدر  
الجلسة، حيث صمم كل من مجلس الطعون عندأه الأول والقأى والنيابة كل على ما جاء  
بمكتره، والمملكة أوجأت إصدار الحكم لجلسة اليوم.



بعد الاطلاع على الأوراق، ومناقشة تقريري في ذلك، السيد القاضي القرضا /  
محمد مصطفى قنديل فيليب رئيس

حديث ابن القيم استقرني لوضاعه بالحظ

وحدث أن الواقع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -  
تتصل في أن الشايعين اتفقا على المعون عدهما بصلتها الدعوى رقم ١٠٠ لسنة ١٩ في  
ألم محكمة فلم يطلب الحكم بإزالة المعون من الأوراق.

مجموعه مبلغ ۷ میلیون و ۳۱۸ هزار و ۷۰۰ جبهه و ما میسر شد من روح لشکری بنسبه ۷۰٪ از من ۱۹۹۹/۷/۲۵ حتی تاریخ تصرف و از اقامت السجون منحصرا میسر شد بنسبتین بر ۵۱ مقول او تعویضه بشماره ۱۰۰۰ جبهه السجون و بالاضافه لثقل الاتحاف من حد المنزل حتى تاريخ اقد او صرف التعويض عنها و بوزن سبعة من اذ ۱۲۷ من الألمان المستولي عليها جبهه بعد نظر ردها جبهه تعویضه مائة و اقلها بوزن اذولهم ان موزنهم بوزن الألمان سبعة

الذكر، والمصلحة بالمصلحة، والتي فرضت عليها الحكومة، وبسبب لائحة الإصلاح الزراعي، وبذلك،  
للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ أصدر المرسوم ضدها قرار الإخراج من ملك الأتليان، وإجرائها  
بذلك، إلا أنها لم تسلم الطامنين لامتلاكه لشيء من أراضيها على مسطر الملاصق، وبإتباع  
القرار على الطامنين، وأن هناك مساحة من ١٦٢ هـ من هذه الأتليان لم يتم تسليمها  
لمسائر الزراعيين، وبذلك في وضع يد الدولة، ولا لم يتم دفعها أو تسليمهم ما لمق بهم من  
أضرار، لذلك قد أُلغيت الدعوى. نصت المحكمة بحسباً في الدعوى، وبعد أن قدم تقرير حكمت  
بتاريخ ٢٠١١/٧/٢١ بالتعليقات الطامنين، وبإلزام المرسوم ضده الأول ببالغ التعويض وإتباع  
الذي تدرته المحكمة في الدعوى. طعن المرسوم ضده الأول بسفقه في هذا الحكم لدى  
المحكمة العليا فلم يقم بالمرجع رقم ١٠ لسنة ٢٠١١، كما طعن بالتمسك بمسند ورسائل الترسى  
السري - غير مسجلة في الملحق الثالث - وقد طعنوا بتاريخ ١٢ لسنة ٢٠١١ ق، وباتاريخ  
٢٠١٢/٥/١١ قضت المحكمة بإلغاء الحكم بها الذي به في الدعوى رقم ١٠٠ لسنة ١٩ ق في فهم  
في قيد ١ من لائحة، وفي الدعوى الثانية بغيره من كل من الدعين فيها بالمطالبة بالتعويض  
وإتباع عن الأتليان محل التقاضي بالتمام الطويل، وبإلغاء فيما هذا ذلك، طعن الطامنين في هذا  
الحكم بطريق النقض، وبذلك القابلة منكرة أُلغيت فيها قرار القضاء، وبذلك عرض الطعن على هذه  
المحكمة في حوزة مقرونة، حددت جلسة النقض وبذلك لا زالت القضية قيداً.

وبحث إن مما يندفع الطاعنين على تحسم المطعون فيه مخالفة القانون، والخطأ في تطبيقه من قاضي بسلوط حكيم في رابع الدعوى، بالتقديم مع أن مخالفتهم في الدعوى رد لطعن التماس المملوكة لمورثهم، والمسئولي عليها من الدولة، أو أداء قيمتها في حالة نظر الرد العجلى، بما تمت منه دعوى استحقاق بالمطالبة بتلك الأثمان، لا تسلط بالتقديم، تكون حق الملكية كما دلتنا، لا يستلزم بعدم الاستحقاق، الأمر الذي يجب الحكم، ويستوجب بطلانه.

جـ. وببحث إن هذا القضي مستند، تلك أنه من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن دعوى الاستحقاق التي يراد بها التمسك لاسترداد ملكه من خصمه لا تسلط بالتقديم، إذ ليس لها أجل محدد الزول وانقضائه، تكون حق الملكية كما دلتنا، لا يستلزم بعدم الاستحقاق، كما كانت قدمت التي يخرج فيها الشيء من حيازة مالكه، بل يكفي من طه أن يقدم دعواه بطلب هذا الحق، مهما طال الزمن، إلا إذا كسبه غيره وفقاً للقانون. وكانت مطالبة المالك بقيمة المقتل محل القصب دعوى مطالبة بإزالة الممنوع للقصب بالتأجيل لتزيمه وكذا بطريق التعويض في حالة تعذر التعجيل حيثما، ذلك أن التعجيل المعنى هو الأصل، ولا يستلزم هذه بالتعويض الثاني (لا إذا استلزم التعجيل المعنى) ومن ثم فإن دعوى مطالبة بقيمة المقتل موضوع القصب لا تسلط بالتقديم، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا المقرر، وقضى بسلوط حق الطاعنين في إقامة الدعوى، والتقديم الطويل فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون، والخطأ في تطبيقه، بما يجب بطلانه لهذا السبب، دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

#### النتيجة

تشدت المحكمة الحكم المطعون فيه، وأقرت المطعون خدشها بسلطتها الصلوبيه  
ومبلغ مائتي جوة أديب السماعة وأعلنت القضية إلى المحكمة لتطأ القيم

لقب راجون الممثلة

لبنان قيسر  
هناك





(٣١)

## جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ٢٠٠٢ م

برئاسة السيد الأستاذ المستشار / د. عبدالرحمن عثمان أحمد عزوز.

رئيس مجلس الدولة ورئيس المحكمة

وعضوية السادة الأساتذة المستشارين / على فكرى حسن صالح ، / وأحمد عبدالحamid حسن عبود ، وأحمد حلمى محمد أحمد حلمى ، ومحمد أحمد محمود محمد.

نواب رئيس مجلس الدولة

ومحضور السيد الأستاذ المستشار / كمال عطيه حسن.

مفوض الدولة

وحضور السيد / كمال نجيب مرسيس.

سكرتير المحكمة

الطعن رقم ٤٠٥٧ لسنة ٤٢ قضائية العليا

أحكام الدولة الخاصة. مدى جواز تلك الدولة للأراضي المملوكة للأفراد بوضع اليد. التقادم المكسب للملكية.

الدولة ككيان مادي ومعنوي قائم بذاته لا تملك أراضي مواطنيها بوضع اليد؛ ذلك أن علاقتها بمواطنيها تختلف عن علاقة مواطنيها بعضهم ببعض فما يجوز في علاقات هؤلاء بعضهم ببعضهم قد لا يكون مقبولا في علاقة الدولة بمواطنيها خاصة وأن وضع اليد المكسب للملكية يشترط فيه توافر نية التملك لمدة خمس عشرة سنة متصلة. قيام الدولة ممثلة في جهة الإدارة باتخاذ إجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة هو إجراء منبت الصلة تمامًا بموضوع وضع اليد المكسب للملكية، وإباحة مثل هذا التصرف للدولة يتنافى مع ما كفله الدستور من صون للملكية الخاصة وعدم المساس بها - تطبيق.

ومن حيث إن الهيئة الطاعنة تستهدف من طعنها إلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء مجدداً أصلياً بسقوط حق المطعون ضده بالتضيق احتياطياً برضى ١٩ ر

ومن حيث إنه عن طلب الحكم بسقوط حق المطعون ضده بالتقادم بمقولة إن القرار المطعون فيه نشر في عدد الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٤ ولم يتحرك المطعون ضده إلا في عام ١٩٨٨ وطوال تلك الفترة كانت الإدارة تضع يدها على أرض النزاع، وبالتالي تضحى هذه الأرض - في منطق ذلك القول - من أملاك الدولة الخاصة بالتقادم المكسب للملكية بوضع اليد والحيازة لأكثر من ثلاثة وثلاثين عاماً، فإن هذا القول مردود عليه بأن الدولة ككيان مادي ومعنوي قائم بذاته لا تمتلك أراضي مواطنيها بوضع اليد ذلك أن

علاقتها بمواطنيها تختلف عن علاقة مواطنيها بعضهم البعض فما يجوز في علاقات هؤلاء بعضهم البعض قد لا يكون مقبولاً في علاقة الدولة بمواطنيها خاصة وأن وضعية اليد المكسب للملكية يشترط فيها توافر نية التملك لمدة خمسة عشر سنة متصلة وهو الأمر غير المائل في خصوصية الحالة موضوع التداعى حيث قامت الدولة ممثلة في جهة الإدارة باتخاذ إجراءات نزع الملكية للمنفعة العامة وهو إجراء منبث الصلة تماماً بموضوع وضع اليد المكسب للملكية، هذا فضلاً عن أن إباحة مثل هذا التصرف للدولة يتنافى مع ما كفله الدستور في المادة ٣٤ منه وهو يأتي في أعلى مدارج السلم التشريعي في الدولة من صون للملكية الخاصة ومن عدم مساس بها سواء بفرض الحراسة عليها أو نزعها للمنفعة العامة إلا وفقاً للقانون وبحكم قضائي في الحالة الأولى ومقابل تعويض في الحالة الثانية، الأمر الذي يغدو معه متعيناً القضاء برفض هذا الطلب.

ومن حيث إنه عن طلب الحكم - احتياطياً - برفض الدعوى الأصلية فإن المادة (٩) من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين - الحاكم لموضوع النزاع - تنص على أن "يوقع أصحاب الحقوق التي لم تقدم في شأنها معارضات على نماذج خاصة بنقل ملكيتها للمنفعة العامة، أما الممتلكات التي يتعذر الحصول على توقيع أصحاب الشأن لآي

فلا يعتد بها ، فالرسالة المرسلة عن طريق البريد الإلكتروني تعتبر صحيحة إذا توافرت فيها الشروط الواردة بقانون تنظيم التوقيع الإلكتروني ولائحته التنفيذية - على نحو ما سلف بيانه - . وإذا كان ما تقدم ، وكان من المقرر أنه لا حجية لصورة الأوراق العرفية ولا قيمة لها في الإثبات ما لم يقبلها خصم من تمسك بها صراحة أو ضمناً ، وأن أسباب الحكم تعتبر مشوية بسبب الاستدلال إذا انطوت على عيب يمس سلامة الاستنباط ، ويتحقق ذلك إذا استندت المحكمة في اقتناعها إلى أدلة غير صالحة من الناحية الموضوعية للاقتناع بها أو إلى عدم فهم العناصر الواقعية التي تثبت لديها أو وقوع تناقض بين هذه العناصر ، كما في حالة عدم اللزوم المنطقي للنتيجة التي انتهت إليها في حكمها بناء على تلك العناصر التي تثبت لديها ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن بصفته قد جحد الصور الضوئية للرسائل الإلكترونية الواردة بالبريد الإلكتروني والتي تمسك المظنون منه بصفته بحجيتها ككثير على وجود علاقة تجارية بين الطرفين وصور أوامر توريد من الطاعن بصفته ، وإذا كان الحكم المظنون فيه قد قضى بإلزام الطاعن بصفته بأداء المبالغ وكان الحكم - على ما يبين من محتواه - قد أقام قضاءه بناء على التليل المستند من الرسائل الإلكترونية الواردة بالبريد الإلكتروني والتي تمسك الطاعن بصفته بجحدها دون أن يتطرق إلى مناقشة مدى توافر الشروط الفنية والتقنية فيها طبقاً للقانون المنظم لها ولائحة التنفيذية ، واعتبرها أوراق تصلح كدليل على وجود علاقة تجارية بين الطرفين ومتبوية الطاعن بصفته ، فإنه يكون معيياً بالفساد في الاستدلال الذي أتى به لمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب ، على أن يكون مع النقص الإحالة .

#### لذلك

نقضت المحكمة الحكم المظنون فيه ، وألزمت المظنون منه بصفته بالمصروفات ، وبلغ مائتي جنيه مقابل أتعاب المحاماة ، وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة للفصل فيها مجدداً من هيئة أخرى .

نائب رئيس المحكمة

أمين السر

رئيس الجلسة .